



جامعة المنصورة

كلية التجارة

قسم المحاسبة

أثر تطبيق معيار القيمة العادلة لهيئة معايير المؤسسات
المالية الإسلامية على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير
المالية بالتطبيق على المصارف الإسلامية

إعداد

منة الله عبده أحمد أبو النصر

كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

إشراف

الأستاذ الدكتور

سامي عبد الرحمن عبد العظيم قابل

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة المنصورة

المخلص

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر تطبيق معيار القيمة العادلة لهيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية مع التطبيق على المصارف الإسلامية وتم ذلك من خلال تحليل وتأصيل محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي الإسلامي مقارناً بالفكر المحاسبي المعاصر، مع التركيز على الفكر الأول، والتعرف على مشكلات ومعوقات تطبيقها، واقتراح الحلول المناسبة لها، والتعرف على آثارها على كل من ملاءمة وموثوقية وموضوعية ودقة المعلومات المحاسبية التي تشتمل عليها التقارير المالية، ومدى قابليتها للمقارنة، ومدى قابليتها للفهم والتطبيق والترجيح بينها وبين محاسبة التكلفة التاريخية، مع التطبيق على المصارف الإسلامية، وتوصلت الدراسة إلى أن الفكر المحاسبي الإسلامي يقر الأخذ في القياس والتقويم والتسعير والتعامل بالقيمة العادلة، واستجابة لذلك قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، بإصدار معايير محاسبية وشرعية تتبنى محاسبة القيمة العادلة، وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أنه يوجد أثر إيجابي بشكل عام، لمحاسبة القيمة العادلة على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، كما توصلت الدراسة التطبيقية إلى أن بنك فيصل الإسلامي المصري يطبق محاسبة القيمة العادلة بالنسبة للأوراق والأدوات والأصول المالية، بينما يطبق محاسبة التكلفة التاريخية بالنسبة للأصول الثابتة، ومن بينها المباني والعقارات.

Abstract

This study aimed to reveal the impact of applying the fair value Standard of the Accounting and Auditing Standards Organization for Islamic Financial Institutions on the quality of the financial information content of financial reports in Islamic banks, through fair value accounting analysis in Islamic accounting thought compared to traditional accounting thought, focusing on the first thought and identifying the problems and obstacles to its application and proposing appropriate solutions to them and recognizing their effects on each of the relevance, reliability, objectivity and accuracy of accounting information contained in the financial reports, and the extent of its comparability, and the extent of its comprehension, application and weighting between it and historical cost accounting, with application to Islamic banks, The study concluded that Islamic accounting thought is based on measurement, evaluation and pricing at fair value, In response, the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) issued accounting and Shariah standards that adopt fair value accounting, The field study reached that there is an overall positive impact of fair value accounting on the quality of the financial information content of financial reports, The applied study also found that Faisal Islamic Bank of Egypt applies fair value accounting for securities, tools and financial assets, while applying historical cost accounting for fixed assets, including buildings and real estate.

أولاً: طبيعة المشكلة والغرض من البحث:

١. المقدمة:

يعتبر القياس المحاسبي الركيزة الرئيسية في العمل المحاسبي، فوظيفة المحاسبة الرئيسية هي قياس الموارد المملوكة للوحدات الاقتصادية، وإظهار الحقوق والالتزامات وقياس التغيرات التي تطرأ على هذه الحقوق والالتزامات، وتخصيص هذه التغيرات على فترات زمنية محددة وكذلك التعبير عنها في صورة نقدية، وقياس كل من المركز المالي للمنشأة، من أصول وخصوم، في آخر كل فترة مالية، وقياس نتيجة أعمال المنشأة، من ربح أو خسارة، عن كل فترة مالية، وفي ظل المحاسبة التقليدية، القائمة على أساس التكلفة التاريخية، يلاحظ أن القيم المالية في قائمة الميزانية (قائمة المركز المالي) وفي قائمة الدخل لا تقدم جواباً كافياً لتساؤلات المستثمرين وحاجاتهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة المعتمدة على معلومات ذات جودة عالية تعكس الوقائع الاقتصادية الحقيقية، وذلك لأن القوائم المالية تسجل الماضي ولا تأخذ الحاضر والمستقبل بعين الاعتبار، ومن هنا بدأت المحاولات لإيجاد تقارب بين القيم المالية التي تعكسها المحاسبة والممثلة في التكلفة التاريخية والقيم بموجب المفاهيم الاقتصادية التي تعكس الصورة الصادقة والمتمثلة في القيمة العادلة.

٢. مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة الأساسية في محاسبة القيمة العادلة في قياس و تعدد تقديرات هذه القيمة، خاصة في ظل عدم وجود سوق حرة نشطة كفاء تعمل في ظل المنافسة الكاملة حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي واتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق و أساليب تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية، مما يجعل البيانات أكثر ثقلياً و اختلافاً في ظل عدم وجود سوق نشطة، وبالتالي إمكانية استخدام الإدارة لتقديرات القيمة العادلة في عملية إدارة الأرباح و التلاعب في قياسها وفي قياس المركز المالي، حيث يمكن للإدارة استخدام هذه التقديرات لإظهار أرباح صورية غير حقيقية، ولإظهار مركز مالي صوري غير حقيقي، فيما يعرف اصطلاحاً بإدارة الأرباح أو المحاسبة الإبداعية (الابتكارية)، وتتمثل المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في الإجابة عن الأسئلة التالية : هل يوجد أثر للقيمة الادلة من منظور الفكر المحاسبي الإسلامي على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية ؟ وما هو هذا الأثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؟ وما هو مدى تطبيق المؤسسات المالية الإسلامية، بالتطبيق على المصارف الإسلامية بالذات، لمبدأ وأسلوب محاسبة القيمة العادلة؟

٣. هدف البحث :

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في دراسة وتحليل وتأصيل محاسبة القيمة العادلة في الفكر المحاسبي الإسلامي مقارناً بالفكر المحاسبي المعاصر، مع التركيز على الفكر الأول، والتعرف على مشكلات ومعوقات تطبيقها، واقتراح الحلول المناسبة لها، والتعرف على آثارها على كل من ملاءمة وموثوقية وموضوعية ودقة

المعلومات المحاسبية ومدى قابليتها للمقارنة والفهم والتطبيق والترجيح بينها وبين محاسبة التكلفة التاريخية التي قامت المحاسبة أصلاً على أساسها، فهذا البحث يجيب على السؤال الرئيسي التالي: هل يوجد أثر للقيمة العادلة من منظور الفكر المحاسبي الإسلامي على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، مع التطبيق على المصارف الإسلامية.

٤. أهمية البحث:

لهذا البحث أهمية علمية وعملية، حيث تتمثل الأهمية العلمية في محاولة مواكبة الفكر المحاسبي في المجال البحثي، والذي يركز في الوقت الراهن على محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مما يساهم في جودة مخرجات النظام المحاسبي في صورة قوائم و تقارير مالية أكثر شفافية ومنفعة، ويتم ذلك من خلال التعرف على محاسبة القيمة العادلة وأوجه تطورها وفقاً للمعايير الدولية، ومحاولة التعرف على وجهة نظر الفكر المحاسبي الإسلامي فيها، أما الأهمية العملية فتتمثل في مساهمة نتائج البحث في إرشاد معدي القوائم والتقارير المالية إلى أهمية محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

٥. متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات البحث، في القيمة العادلة، وهو المتغير المستقل، وجودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية بفروعها المختلفة (الموثوقية والملاءمة والقابلية للفهم والتطبيق والقابلية للمقارنة)، وهي المتغير التابع.

٦. فروض الدراسة ومجال التطبيق:

تتضمن الدراسة الميدانية فرضاً رئيسياً وهو: يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية حيث تزداد هذه الجودة، وهو ما يؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية. وينبثق من هذا الفرض الرئيسي، وبناءً على تعدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، أربعة فروض فرعية، وهي:

- ١- الفرض الفرعي الأول: يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث تزداد هذه الموثوقية.
- ٢- الفرض الفرعي الثاني: يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث تزداد هذه الملاءمة.
- ٣- الفرض الفرعي الثالث: يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم و التطبيق، حيث تزداد هذه القابلية.
- ٤- الفرض الفرعي الرابع: يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث تزداد هذه القابلية.

وتم تطبيق كل من الدراسة الميدانية والدراسة التطبيقية على المصارف الإسلامية، كإحدى المؤسسات المالية الإسلامية، وبالذات بنك فيصل الإسلامي المصري.

٧. منهجية البحث:

تستخدم الباحثة في دراستها المنهجين التاليين:

أ- المنهج الاستقرائي:

تعتمد فيه الباحثة على استقراء وتحليل ما ورد في الدراسات السابقة و الأدب المحاسبي والمراجع العربية والأجنبية وشبكة المعلومات العالمية بالإضافة إلى إصدارات المنظمات العلمية المهنية ذات الصلة من الأبحاث والمعايير المتعلقة بمحاسبة القيمة العادلة سواء في الفكر المحاسبي المعاصر أو في الفكر المحاسبي الإسلامي.

ب- المنهج الاستنباطي:

حيث تعمل الباحثة على استنباط رأي الفكر المحاسبي الإسلامي في محاسبة القيمة العادلة، وذلك من خلال اطلاعها على كتب الفقه الإسلامي، قديمها وحديثها، ويتمثل دورها هنا في الاجتهاد والاستنباط، إذ لا توجد غالباً كتابات إسلامية مباشرة في هذا الموضوع، فيما عدا ما ورد بمعايير القيمة العادلة الصادرة عن هيئة معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بدولة البحرين، وفيما عدا موسوعة الأستاذ الدكتور سامي عبد الرحمن قابل المسماه، اختصاراً، "موسوعة المحاسبة والاقتصاد في الإسلام وإعجازهما التشريعي"، بسلاسلها العشر وبأجزائها ومجلداتها التي زادت عن خمسين جزءاً ومجلداً.

ثانياً: الدراسات السابقة:

١- الدراسات السابقة باللغة العربية:

تذكر الباحثة بعضاً منها، نظراً لضيق المساحة المسموح بها، وقد ذكرت الباحثة معظم هذه الدراسات في متن رسالة الماجستير.

أ- دراسة (قوادي عيلة، ٢٠١٨)^(١)

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين بدلي القياس المحاسبي، وهما التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، من حيث أثرهما على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة إلى:-

(١) قوادي عيلة، أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهنيي المحاسبة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد ١٩، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٨.

- أن المحتوى الإعلامي للمعلومات المعدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية يتصف بالموثوقية العالية والقابلية للفهم.
- أن المحتوى الإعلامي للمعلومات المعدة استناداً لأساس القيمة العادلة يتميز بالملاءمة لقرارات مستخدميها والقابلية للمقارنة.
- ب- دراسة (إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان ٢٠١٦)^(١)
 - تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن العلاقة بين القياس والإفصاح والمراجعة على أساس القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية.
 - وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها:
 - أن استخدام الأسعار الجارية في سوق نشطة في قياس القيمة العادلة يزيد من ملاءمة المعلومات المحاسبية في شركات المساهمة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية.
 - أن استخدام الأسعار الجارية في سوق غير نشطة في قياس القيمة العادلة لا يحقق خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية.
- ج- دراسة (محمد الساسي بالنور، ٢٠١٨)^(٢)
 - هدفت الدراسة إلى الكشف عن تطبيقات القيمة العادلة في المصارف الإسلامية وقياس الأثر المتولد عن تطبيقها، حيث تطرقت الدراسة لأهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالقياس المحاسبي في الفكرين التقليدي والإسلامي، كما ركزت على القيمة العادلة والقياس المحاسبي في الأدوات المالية الإسلامية، كما ركزت على القيمة العادلة والقياس المحاسبي بالنسبة للأدوات المالية الإسلامية.
- د- دراسة (هوام جمعة، آدم حديدي، ٢٠١٤)^(٣)
 - هدفت الدراسة إلى :-
 - البحث عن إيجاد أرضية مشتركة بين معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي وكذا المعايير المحاسبية الإسلامية بصفة عامة، وإمكانية توجه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نحو معايير محاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة وإمكانية تطبيقها في المصارف الإسلامية من خلال عملية القياس والإفصاح والاعتراف، والتعرف على مدى تحقيق وسائل القياس المحاسبية المبنية على القيمة العادلة أساساً للمقاصد الشرعية إضافة إلى قدرتها

(١) إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية وميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، ٢٠١٦.

(٢) محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٨.

(٣) هوام جمعة وآدم حديدي، أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٢٠، العدد ٢، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠١٤.

على نفاذ المحظورات الشرعية، أثر تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية للمصارف الإسلامية

٢- الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

تذكر الباحثة بعضاً منها، نظراً لضيق المساحة المسموح بها، وقد ذكرت الباحثة معظم هذه الدراسات في متن رسالة الماجستير.

أ- دراسة (Talal Aljedaibi, 2014)^(١)

هدفت هذه الدراسة إلى :

- البحث في القضايا المتعلقة بتطبيق القيمة العادلة في بيئة الأعمال المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- تقييم إلى أي مدى يمكن للقيمة العادلة حسب المعايير المحاسبية الدولية (IFRS) التوافق مع المعاملات المالية الإسلامية.

- اختبار كيفية تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في سياق فكير الصيرفة الإسلامية.

ب- دراسة (Lee, Cheol and Park, Myung, 2013)^(٢)

هدفت الدراسة إلى قياس مدى جودة عملية المراجعة عند قياس تقديرات القيمة العادلة في ظل معلوماتية الدخل الشامل (الأرباح والخسائر المتوقعة من بيع الأدوات المالية وأرباح تعديلات الترجمة للعملة الأجنبية وأرباح وخسائر الأدوات المالية المشتقة).

وتوصلت الدراسة إلى :

- أن هناك اختلافاً كبيراً بين الشركات الكبيرة والصغيرة في المعلومات المتاحة عن الدخل وتقديرات القيمة العادلة.

- أن محاسبة القيمة العادلة تلقي عبءاً على مراجع الحسابات عند قياس مصادر الدخل التي يتم تعديلها بالقيمة العادلة.

ج- دراسة (Suntharee Lhaopadchan, 2010)^(٣)

هدفت الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين المعلومات المتوفرة لمستخدمي البيانات المالية، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن تطبيق محاسبة

(1) Talal Aljedaibi, Fair Value Measurement and Islamic Financial Institutions: The Shariah Perspective and the Case of Saudi Banks, Faculty of Economics and Management, Royal Holloway, University of London, 2014.

(2) Lee, Cheol and Park, Myung S, Subjectivity in fair-value estimates, audit quality, and informativeness of other comprehensive income, *Advances in accounting*, Elsevier, Vol.29, No.2, 2013.

(3) Suntharee Lhaopadchan, Fair Value Accounting and Intangible Assets, Goodwill Impairment and Managerial Choice, *Journal of Financial Regulation and Compliance*, Vol. 18 No. 2, 2010.

القيمة العادلة يتيح للإدارة - نتيجة التقديرات الشخصية - ممارسة المصالح الذاتية و التلاعب بالأرباح.

ثالثاً: القيمة العادلة في الفكر المحاسبي المعاصر ولدى هيئات إصدار المعايير المحاسبية المعاصرة:

١- محاسبة القيمة العادلة كبديل لمحاسبة التكلفة التاريخية:

يعتبر القياس المحاسبي على أساس التكلفة التاريخية الأكثر شيوعاً في التطبيق المحاسبي، حيث يعتقد البعض أن المحاسبة ما هي إلا تسجيل تاريخي للأحداث الاقتصادية التي تشهدها المنشأة بهدف إعداد تقارير موجزة عن نتائج أعمالها، وقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ تقليدي للقياس المحاسبي، إلى أن ظهر من ينادى بالتوقف عن تطبيق هذا المبدأ من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية وذلك بإصدار المعايير التي تركز في مضمونها على القيمة العادلة، حيث يتناهم الشك في سلامة مبدأ التكلفة التاريخية في ظل الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم وما يصاحبها من تغير في القوة الشرائية لوحة النقد.

٢- مفهوم التكلفة التاريخية:

تعرف التكلفة التاريخية بأنها النموذج الكلاسيكي للتوثيق المحاسبي والذي يقوم على إثبات جميع الموارد والحقوق والالتزامات بالتكلفة الفعلية التي تشير إلى التكلفة لحظة وقوع التبادل بين الأطراف المتعاقدة، وعادة ما تكون موثقة بمستندات، وهذا يمكن من التحقق من بيانات التكلفة، ويوفر درجة عالية من الموضوعية والموثوقية، حيث إنها بعيدة عن التحيز أو التقدير الشخصي (١).

ويتعلق القياس بالتكلفة التاريخية بكافة بنود عناصر القوائم المالية، خاصة الأصول إذ يتم القياس بالتكلفة التاريخية للأصل، المتمثلة في سعر شرائه، إضافة إلى المصروفات التي تنفق عليه حتى يصبح جاهزاً للاستخدام المنشود، إذ يتم قياس تكلفة الأرض، مثلاً، بسعر الشراء إضافة إلى تكاليف الإصلاح والتسجيل والرسوم والترخيص وذلك حتى تصبح جاهزة للاستخدام (٢).

مما سبق يمكن تعريف التكلفة التاريخية بأنها المبلغ الذي نشأ عن عملية تبادل حر بين طرفين مستقلين ويؤيده مستند ذو حجة قانونية، وهو ما يعبر عنه محاسبياً بالدليل الموضوعي، ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية يتم تقويم (تقييم) الأصول على أساس قيمتها الأصلية في تاريخ الشراء أو الإنتاج، أما الخصوم فيتم تقييمها على أساس

(١) نعيم دهمش وعفاف إسحاق أبو ذر، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي، ٢٠٠٦، ص ٤٣.

(٢) خالد جمال الجعرات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية ٢٠١٥، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات المتعددة بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، يومي ٢٤ و٢٥ نوفمبر ٢٠١٤، ص ١٥.

قيمتها في تاريخ نشأة الالتزام، حيث لا يتم الاعتراف بأي زيادة أو انخفاض نتيجة تقلبات الأسعار وتغير القوة الشرائية للنقود.

٣- مبررات مبدأ التكلفة التاريخية والانتقادات الموجهة لها:

بالرغم من أن مبدأ التكلفة التاريخية يتسق مع الفروض والمبادئ المحاسبية الأخرى، إلا أنه أثار العديد من الانتقادات وذلك لمحدودية فائدة البيانات والتقارير المالية الناتجة عنه، وخاصة الانتقادات بعدم ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، وهذا يعني أنه في حالات تضخم الأسعار تصبح التكلفة التاريخية غير حقيقية، وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي عبر عدة فترات محاسبية متتالية، خاصة مع تغير الظروف الاقتصادية، والتي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمنقلبة بشكل مستمر وتغير القوة الشرائية لوحة النقد.^(١)

ونتيجة لاستمرار الانتقادات من قبل مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة، ومن هنا بدأ استخدام مبدأ القيمة العادلة لمواجهة القصور في التكلفة التاريخية التي لم تستطع التعبير عن المركز المالي الحقيقي بشكل يمكن الوثوق فيه، حيث أصبحت المحاسبة التقليدية المبينة على أساس التكلفة التاريخية غير قادرة على الوفاء بتلك المتطلبات، الأمر الذي يعزز التحول نحو القيمة العادلة.

٤- تعريف القيمة العادلة والعوامل التي يتوقف وجودها عليها:

عرفت القيمة العادلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، بأنها "القيمة التي بموجبها يتم تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف راغبة ومطلعة في التعامل على أساس تجاري بحت في إطار متوازن أو في ظل ظروف طبيعية أو بين طرفين مستقلين حيث تتم الصفقة في إطار متوازن".^(٢) كما عرفت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، طبقاً للمعيار رقم FAS 157، الخاص بقياس القيمة العادلة، بأنها "السعر الذي يتسلمه البائع عند بيع أحد الأصول أو يدفعه عند تحويله لأحد الالتزامات في معاملة منتظمة بين الأطراف المتبادلة في السوق في تاريخ القياس (أي سعر البيع)".^(٣)

(١) خالد عبد الرحمن جمعة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠١١، ص ١٩.

(2) Donald E. Kieso and Jerry J. Weygandt, Intermediate Accounting ,9th Edition, **john Wiley & sons incorporated**,2011, p.510.

(3) Mark L. Zyla, Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation, 3rd Edition, Wiley, Canada, January 2020, p.31.

كما عرفتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بأنها "القيمة الناتجة عن مبادلة موجودات أو تسديد التزام، إذا تم أي منهما بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل وبنفس شروط التعامل مع الغير".^(١) ومن خلال التعريفات السابقة يتبين للباحثة أن مفهوم القيمة العادلة يعتمد على ما يلي^(٢)

- السعر الخاص بالصفقة.
- سوق المعاملة (التداول).
- المشاركون في السوق.
- الظروف التي تتم فيها المعاملة.

٥- مزايا التقويم بالقيمة العادلة:

زاد الاهتمام، في الآونة الأخيرة، بالقيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، لما لها من مزايا أهمها ما يلي: ^(٣)

- أن القيمة العادلة جاءت لتشكّل تغييراً نوعياً في القياس المحاسبي، وهذا التغيير من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي الحالي للوحدات الاقتصادية، كما أنه يعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية.
- أن محاسبة القيمة العادلة لها تأثير على الاقتصاد واستقراره، لأنها تعتمد على الحقائق وليست على الفرضيات المحاسبية التقليدية.
- أنه باتباع مقياس القيمة العادلة يمكن تقييم كفاءة الإدارة في توظيف الموارد الاقتصادية من خلال المعلومات التي توفرها.
- أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن العمليات والأحداث الماضية والحاضرة يحسن من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات في اتباع النسق.

٦- الانتقادات الموجهة لمحاسبة القيمة العادلة، ومشكلات تطبيقها:

تتمثل أهم هذه المعوقات أو العيوب المرتبطة بالقياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة فيما يلي:

- أ- المشكلة الأساسية في محاسبة القيمة العادلة هي مشكلة تقدير هذه القيمة حال عدم وجود سوق نشطة حرة كفاء، فهناك تعدد التقديرات غالباً، وتخضع في بعضها للحكم والرأي الشخصي، وعدم توافر الأدلة الموضوعية التي

(١) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٩، ص ٨٩٠.

(2) Donatella Busso, Does IFRS 13 Improve the Disclosure of the Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe, **GSTF Journal of Business Review**, (GBR), Vol.3, No.4, November 2014, p.1.

(٣) زيد عائد مردان و إبراهيم عبد موسى السعيري، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٨، العدد ٢٥، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٣، ص ٢١٩.

- تعزز من مصداقية هذه التقديرات، مما يجعل المستثمرين في تخوف من القوائم المالية المعدة وفقاً لتلك التقديرات.^(١)
- ب- مشكلة اختلاف القيم المحتسبة وفق منهج القيمة العادلة عند كل إعادة تقييم، ومعالجة فروق التقييم بطرق مختلفة يجعل التعبير عن هذه القيم في السجلات أقل ثباتاً واستقراراً، بسبب التأثيرات الناجمة عن عناصر السوق الداخلية والعوامل الخارجية التي ليس لها ضوابط محددة.^(٢)
- ج- صعوبة تحديد القيمة العادلة لكثير من موجودات المنشأة في ظل عدم وجود سوق نشطة أو عدم توافر معلومات كافية عن الخصائص الفنية المتعلقة بها، مما يصعب مقارنتها بأي موجودات شبيهة يتم القياس عليها في احتساب أو تقدير قيمتها العادلة.^(٣)
- د- مشكلة عدم وجود سوق نشطة كفاء فنجد أن هناك الكثير من الاستثمارات المالية أو العقارية ليس لها أسعار سوقية أو أن سعرها في السوق ليس عادلاً وبالتالي يعتمد في قياسها على التكلفة التاريخية لعدم توافر مقاييس موضوعية لهذه الاستثمارات، وينتج عن ذلك تعقيد العمليات المالية والمحاسبية الخاصة بتلك الاستثمارات.^(٤)

٧- مداخل قياس القيمة العادلة:

- كيف تقاس القيمة العادلة؟ وما هي مداخل (طرق أو أساليب) قياسها؟ وما هو أصدق وأدق هذه المداخل؟
- حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13) كيفية قياس القيمة العادلة وذكر لذلك ثلاثة مداخل وهي مدخل السوق ومدخل الدخل ومدخل التكلفة.^(٥)

٨- مستويات قياس القيمة العادلة:

- لزيادة الموثوقية في قياس القيمة العادلة حدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 13)، المتعلق بالقيمة العادلة، تسلسلاً هرمياً لقياس القيمة العادلة مبنياً على أساس مداخل (أساليب طرق) قياس القيمة العادلة، حيث تعتمد دقة قياس القيمة العادلة

(١) نعيم سابا خوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، مقال مقدم إلى ملتقى جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، ٢٠٠٧، ص ٨.

(2) Banu Esra Aslanertik, Fair Value Considerations during the Current Financial Crisis, Acta Universitatis Danubius OEconomica, Econ Papers Vol.6, No.1, 2010, p.41.

(٣) نبيل عبد الرؤف إبراهيم، تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٢، ص ٢٥١-٢٩٤

(٤) أسامة عمر جعارة، المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة: الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٩، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢، ص ١٨٩-٢٠٨.

(5) Financial Accounting Standards Board (FASB), Statement of Financial Accounting Standard No.157: Determining Fair Value When the Volume and Level of Activity for the Asset or Liability Have Significantly Decreased and Identifying Transaction that are not Orderly, 2009, pp.16-20.

الناجمة عن تطبيق أي مدخل من المداخل الثلاثة السابقة على المدخلات التي يعتمد عليها في بناء النماذج. (١)

وتتدرج هذه المدخلات، حسب دقتها، في ثلاثة مستويات، طبقاً للمعيار (IFRS 13)، كما هو موضح بالجدول التالي: (٢)

مدخلات غير قابلة للملاحظة	مدخلات قابلة للملاحظة	مدخلات التقييم
وهي المدخلات التي تعكس افتراضات الشركة، وذلك باستخدام أفضل المعلومات المتاحة حول الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الأصول والالتزامات.	وهي المدخلات التي تعكس الافتراضات التي سوف يستخدمها المشاركون في السوق في تسعير الأصل أو الالتزام، وهي المعلومات التي يوفرها السوق، وهي المتاحة علناً عن المعاملات الفعلية.	مدخلات التقييم
المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
هي مدخلات غير قابلة للملاحظة للأصول والالتزامات.	هي المدخلات التي يمكن ملاحظتها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بخلاف السوق المععلن.	تتمثل المدخلات في الأسعار المعلنة في الأسواق النشطة.
		مستويات التسلسل الهرمي لمدخلات القيمة العادلة

٩- أثر القيمة العادلة على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، مع المقارنة بأثر التكلفة التاريخية عليها:

إن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو تقديم محتوى إعلامي جيد للقوائم والتقارير المالية، بما تشتمل عليه من معلومات محاسبية (مالية)، والمحتوى الإعلامي الجيد يمكن قياسه بمدى توافر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في هذا المحتوى، الذي هو أداة اتصال تُمكن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات.

(1) International Financial Reporting Standards (IFRS), IASC, London, UK, 2013, P450.

(2) محمد الساسي بالنور و نشيدة احطاطش، دراسة مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية وحالة التنضيق الحكومي في المؤسسات المالية الإسلامية، الملتقى الدوري الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٢.

أ- ماهية المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

يمكن تعريف المحتوى الإعلامي للتقارير المالية بأنه ذلك المحتوى الذي تقدمه التقارير المالية للمستخدمين من معلومات مالية تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية وفقاً لظروف المنشأة محل المحاسبة.^(١)

وتتبلور قيمة المعلومات في مدى إمكانية استعمالها في الوقت الحاضر أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المبنية عليها وما تقدمه من قيمة مضافة تُحدثها على مستوى كل مراكز القرار، وبالتالي لا بد من التركيز على القيمة التفاضلية للمعلومات، وهذا يدخل ضمن عامل التكلفة والمنفعة.^(٢)

ب- أهمية جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية:

تعد التقارير المالية وسيلة فعالة في تحديد وظيفة الاتصال في المحاسبة، فعن طريقها يمكن إشباع حاجات المستفيدين منها وتعتبر هذه التقارير نظام إنذار ينبه الشركة عن فشلها أو نجاحها، فجودة التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها، ولكنها وسيلة لتقديم معلومات تنفيذ في اتخاذ القرارات.^(٣)

وتتضمن هذه التقارير مخرجات العمل المحاسبي التي يوجد الطلب عليها من صانعي القرارات المختلفة، فهي تتضمن معلومات عن المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية للوحدات التي تقع في اهتماماتهم، وبالتالي تعد من مصادر المعلومات الأساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة، فكلما قامت الشركة بتوفير حجم أكبر من المعلومات المحاسبية كلما قلت الإشاعات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها في السوق المالية، وهذا يجعل السوق أكثر مصداقية وعدالة، حيث توفر فرصاً متكافئة في الحصول على المعلومات، وتخضع هذه التقارير وما تحويه من معلومات لفحص من قبل مدقق الحسابات مما يزيد من درجة عدالتها ومصداقيتها.^(٤)

ومن خلال مخرجات العمل المحاسبي التي تتمثل في المعلومات الواردة بالقوائم والتقارير المالية، يتم توصيل المعلومات للأطراف المعنية، حيث تلخص هذه المعلومات وضع المنشأة المالي وأدائها عن فترة زمنية معينة، لذا يجب أن تكون هذه المعلومات ذات جودة عالية.

(١) جفال خالد، تأثير اتجاهات وظيفة الإعلام المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على قواعد وأساليب القياس المحاسبي للبيانات المالية- دراسة مقارنة بين SCF و IFRS ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ١، الجزائر، ٢٠١٥، ص ١٧٧.

(٢) تامر بسام جابر، أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣، ص ١٠٠-١١٨.

(٣) عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠، ص ١٩٠-١٩٥.

(٤) زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة الحراش، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٩.

ج- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعتبر القوائم المالية والتي تعد جزءاً من التقارير المالية المنتج النهائي لأي نظام محاسبي، فهي الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث يمكن التعرف من خلالها على المركز المالي للمنشأة، كما أنها توفر معلومات تفصيلية عن كافة الأحداث والمعاملات الاقتصادية للمنشأة.^(١)

إن الوظيفة الإعلامية (الإخبارية أو الإبلاغية أو الاتصالية) للمحاسبة مرتبطة بمدى توصيلها لمعلومات جيدة ومفيدة لمستخدمي القوائم المالية، وهذا ما يُعرف بالإفصاح المحاسبي، وبالتالي لا بد من توافر خصائص وصفات معينة في المعلومات المحاسبية لتحقيق جودة هذه المعلومات والتقارير التي تتضمنها، بحيث تشجع هذه الخصائص متخذي القرارات في الاعتماد على هذه المعلومات والتقارير في اتخاذ قراراتهم.^(٢)

وتسمى هذه الخصائص والصفات بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي التي تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون، والمقرضون والدائنون، وغيرهم، فهذه الصفات من شأنها أن تجعل المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية ذات جودة عالية.^(٣) وقد تم تحديد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB)، وكذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، على النحو التالي، الذي تذكره الباحثة هنا باختصار شديد، وقد قامت بتفصيله في رسالة الماجستير.

تشتمل الخصائص الرئيسية (الأساسية) للمعلومات المحاسبية Qualitative characteristics of financial information على الخصائص والصفات التالية :

● الملاءمة relevance

لكي تكون المعلومة ملائمة لا بد أن يتوافر فيها ما يلي:^(٤)

- القدرة أو القيمة التنبؤية predictive value

- القدرة أو القيمة التأكيدية Confirmatory Value

- الأهمية النسبية Relative importance

(١) قوادري عبلة ، مرجع سابق، ص ٩٩.

(2) Davis, Charles E., An Assessment of Accounting Information Security, **the CPA Journal**, New York, Vol.67, No.3, 1997, pp. 28 - 34.

(3) Christopher W. Nobes and Christian Stadler, The Qualitative Characteristics of Financial Information and managers' accounting Decisions: Evidence from IFRS Policy Changes, **Accounting and Business Research**, Vol 45, No 5, 2015, p4.

(4) Ana Lalević Filipović, Revised Qualitative Characteristics of Financial Statements as Precondition for Strengthening Information Power on Capital Market, Faculty of Economic, University of Montenegro, **Economics and Organization** Vol. 9, No 1, 2012, pp.81-92.

● الموثوقية reliability

لكي تكون المعلومات ذات موثوقية يجب أن يتوافر بها ثلاثة خصائص وهي: (١)

- الاكتمال أو التمثيل والعرض الصادق Honesty in expression
 - الحياد Neutrality or Impartiality
 - الخلو من الأخطاء Free from errors
- كما تشمل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية، Enhancing Qualitative Characteristic على الخصائص والصفات التالية:
- وهي خصائص داعمة للخصائص الرئيسية ولا تقل أهمية عنها، حيث تساهم، جنباً إلى جنب، مع الخصائص الأساسية، في جودة المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية

● القابلية للمقارنة: Comparability

● القابلية للتحقق: Verifiability

● التوقيت الملائم: Time appropriateness or Timeliness

● القابلية للفهم Understandability

د- أثر القيمة العادلة على جودة الخصائص النوعية للمعلومات

المحاسبية، مع المقارنة بأثر التكلفة التاريخية عليها :

يمكن بيان الأثر الإيجابي والسلبي للقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الجدول التالي: (١)

الأثر الإيجابي والسلبي للقيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الأثر السلبي	الأثر الإيجابي	الخاصية
يحدث بسبب التقديرات الشخصية غير المعتمدة على أدلة إثبات، وبالتالي تفتقد للقابلية للحياد والتحقق	يتحقق عندما يتوافر العرض الصادق	الموثوقية

(١) ظاهر القشي و هيثم العبادي، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، المجلد ٤٨، العدد ٧٢، مصر، ٢٠٠٩، ص ٧٠٩-٧٣٥.

(٢) Lee, Cheol and Park, Myung S, **op. cit**, 2013, pp. 218-231.

يحدث عندما تكون المعلومات ذات توقيت غير مناسب وغير ملائمة للتنبؤ	تتحقق عندما يكون لها قيمة تنبؤية وتأكيدية وتتوافر في الوقت المناسب	الملاءمة
نظرا لحدائثة الأسلوب يوجد صعوبة في فهمه وتطبيقه	مع الاستمرار في البحث والدراسة سيزول التعقيد والغموض	القابلية للفهم
يحدث لعدم توافر خاصية الثبات بسبب تعدد نماذج القياس للقيمة العادلة	يتحقق بشرط الثبات في اتباع نموذج تقدير واحد للقيمة العادلة	القابلية للمقارنة

ويمكن إجراء المقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الأثر على خصائص المعلومات المحاسبية فيما يلي: (١)

مقارنة بين القيمة العادلة والتكلفة التاريخية من حيث الأثر على خصائص المعلومات المحاسبية

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	التكلفة التاريخية	القيمة العادلة
الملاءمة	غير صالحة للقياس في حالة التضخم، حيث تقدم معلومات غير ملائمة ولا تتمتع بخاصية التوقيت الزمني المناسب، مما يجعل قدرتها على التنبؤ والتقييم العكسي محدودة جدا، فهي تعجز عن تقديم معلومات عن المخاطر المحتملة.	تمتاز بالملاءمة لأنها تأخذ في الحسبان التغير في الأسعار، وبالتالي يتحقق عامل التوقيت الملائم وكذلك القدرة على التنبؤ والتقييم لارتدادي حيث إن لديها القدرة على التأقلم مع أعمال إدارة المخاطر.

(١) Lee, Cheol and Park, Myung S, *op. cit*, 2013, pp. 218-231

<p>هي الأكثر موثوقية في ظل وجود سوق نشطة، ولكن في حال عدم وجود سوق نشطة يتعذر الوصول للسعر السوقي ويتم اللجوء للتقديرات، مما يقلل من موثوقية القيمة العادلة، وهذا يجعلها أقل واقعية وموضوعية في القياس، مما يؤدي لصعوبة مساءلة الإدارة، لأنها تبنى أعمالها على تقديرات واجتهادات شخصية غير موثقة.</p>	<p>يتميز القياس وفقاً للتكلفة التاريخية بالموثوقية، لاعتماده على أحداث واقعية، مما يجعلها أكثر موضوعية في القياس، وكذلك اعتماده على المستندات التي تثبت وقوع الحدث الاقتصادي والمالي، وهذا يجعل من الصعب التلاعب، بسبب عدم وجود أية تقديرات أو اجتهادات شخصية، وبالتالي تسهل المساءلة والرقابة عن طريق الرجوع للبيانات والمستندات</p>	<p>الموثوقية</p>
<p>تعتبر معقدة وغامضة وذات طرق قياسية مختلفة، حيث يجب توافر شروط لتحديدتها، وبالتالي لا يمكن فهمها من قبل العديد من المستخدمين.</p>	<p>تمتاز بالبساطة وسهولة التطبيق والفهم لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية، أي أنها قابلة للتفسير بوضوح.</p>	<p>القابلية للفهم</p>
<p>تقدم معلومات دقيقة عند المقارنة، وذلك عن طريق توفير بيانات عن العوائد المتوقعة من الأصول، مما يحسن من قابلية المعلومات للمقارنة، مثلاً نجد حدوث توافق مع مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات عن طريق مقابلة النفقات الحالية مع الإيرادات الحالية .</p>	<p>لا تعطي معلومات دقيقة عند المقارنة، وذلك بسبب توفير معلومات عن العوائد المتوقعة من الأصول، مما يضعف من قابلية المعلومات للمقارنة، مثلاً نجد حدوث إخلال بمبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات، وذلك عن طريق مقابلة نفقات ماضية مع إيرادات الحالية.</p>	<p>القابلية للمقارنة</p>

١٠- معايير المحاسبة والمراجعة المعاصرة المتعلقة بالقيمة العادلة:

يوجد العديد من المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية والسعودية المعاصرة لتطبيق القيمة العادلة، وتعرضها الباحثة فيما يلي، باختصار شديد جداً، وقد عرضتها الباحثة بالتفصيل في رسالة الماجستير.

أ- القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية: (IFRS (IAS)

لعل أهم المعايير المحاسبية الدولية التي اشتملت ضمن ثنائها القيمة العادلة ما يلي:

IAS 2 ، الخاص بالمخزون	IAS 11 ، الخاص بعقود المقاولات	IAS 16 ، الخاص بالممتلكات والمعدات	IAS 25 ، الخاص بالاستثمارات
IAS 26 ، الخاص بالمحاسبة عن برامج منافع التقاعد	IAS 28 ، الخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة	IAS 32 ، الخاص بالأدوات المالية والقياس والعرض والإفصاح	IAS 36 ، الخاص بالأصول الثابتة
IAS 38 ، الخاص بالأصول غير الملموسة	IAS 39 ، الخاص بقياس الموجودات (الأصول والأوراق المالية)	IAS 40 ، الخاص بالممتلكات الاستثمارية	IAS 41 ، الخاص بالزراعة

ب- القيمة العادلة وفقاً لمعايير المراجعة الدولية:

أصدر مجلس معايير التدقيق والضمان الدولي (IAASB) معيار المراجعة الدولي رقم (٥٤٥) المتعلق بمراجعة قياسات وإفصاحات القيمة العادلة.

ج- القيمة العادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: IFRS

تم إصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)، أو ما يعرف بمعايير الإبلاغ المالي الدولية، بواسطة مجلس معايير المحاسبة الدولية، لتحل، بتسميتها الجديدة، محل معايير المحاسبة الدولية IAS، الصادرة من مجلس أمناء لجنة معايير المحاسبة الدولية. (١)

ولعل أهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتي تتضمن القيمة العادلة في ثنائها ما يلي:

(١) اعاصم محمد أحمد سرور، دراسة تحليلية للمعيار (IFRS 13) قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٤، ص ٦٠١-٦٠٥.

IFRS 7، الخاص بالأدوات المالية (الإفصاحات)	IFRS 13، الخاص بقياس القيمة العادلة
---	--

د- القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية المالية الأمريكية : FASB

(FAS)

يعتبر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB هو الجهة المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية بتفويض من هيئة سوق الأوراق المالية SEC بالولايات المتحدة الأمريكية، وفيما يلي أهم معايير المحاسبة المالية الأمريكية التي تضمنت في ثناياها القيمة العادلة ما يلي:

الخاص بالإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية	FAS 107،	الخاص بالمحاسبة عن بنود معينة في الاستثمارات المالية	FAS 115،	الخاص بالتخلص من الأصول الملموسة طويلة الأجل	FAS 143،
الخاص بإثبات انخفاض قيمة الأصول طويلة الأجل كمصروف ضمن قائمة الدخل	FAS 144،	الخاص بالإفصاحات عن القيمة العادلة للأدوات المالية	FAS 156،	الخاص بقياسات القيمة العادلة	FAS 157،
الخاص باختيار القيمة العادلة لقياس الأصول والالتزامات المالية	FAS 159،	الخاص بالثبوت بشهرة المحل والأصول غير الملموسة	FAS 142،	الخاص باختيار القيمة العادلة والالتزامات المالية	FAS 159،

هـ - القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية:

معظم، إن لم يكن كل، معايير المحاسبة والمراجعة المصرية مترجمة عن المعايير الأمريكية والدولية، فقد اتبعت معايير المحاسبة المصرية نفس النهج الذي اتبعته معايير المحاسبة الدولية منذ عام ٢٠٠٦، حيث اعتمدت على مقياس القيمة العادلة، وذلك فيما يتعلق بالأدوات المالية والاستثمارات لأغراض إعادة التقييم، وتلك المعايير يتم تطبيقها على السنة المالية التي تبدأ اعتباراً من ٢٠٠٧/١/١^(١).

(١) محمود عبدالفتاح محمود، دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات والاستثمار العقاري، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٢، العدد ٣، ٢٠١٢، ص ٦٧.

ولعل أهم المعايير المحاسبية المصرية التي تضمنت القيمة العادلة ضمن ثناياها ما يلي :

رقم ٢٥، الخاص بالأدوات المالية: العرض	رقم ٢٦، الخاص بالأدوات المالية: الاعتراف والقياس	رقم ٣١، والخاص باضمحلال قيمة الأصول	رقم ٣٤، الخاص بالاستثمار العقاري،
---------------------------------------	--	-------------------------------------	-----------------------------------

و- القيمة العادلة وفقاً لمعايير المراجعة المصرية:

أصدرت وزارة الاستثمار قراراً وزارياً رقم ١٦٦ لعام ٢٠٠٨ بشأن إصدار معيار المراجعة المصري رقم ٥٤٥ بعنوان "مراجعة قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها"^(١).

ووفقاً لهذا المعيار فإن المفهوم الأساسي لقياس القيمة العادلة في معظم أطر إعداد التقارير المالية قائم على فرض استمرارية المنشأة دون الحاجة للتصفية أو تقليل نشاطها أو حجم عملياتها، وبالتالي في هذه الحالة لا تمثل القيمة العادلة المبلغ الذي يمكن للمنشأة أن تتلقاه أو تدفعه في معاملة بيع اضطراري أو معاملة جبرية أو تصفية غير إرادية.^(٢)

ز- القيمة العادلة وفقاً لمعايير المحاسبة السعودية:

حددت لجنة معايير المحاسبة التابعة للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مفهوم القيمة العادلة (معيار رقم ٩ فقرة ٤/٦) بأنها "القيمة التي يمكن تبادل الأصول على أساسها في عملية تبادلية متكاملة بين طرفين تامي الرضا"^(٣)

رابعاً: القيمة العادلة في الفكر المحاسبي الإسلامي ولدى هيئة معايير المؤسسات المالية الإسلامية

١- الشواهد والأدلة والتطبيقات الشرعية الدالة على إقرار الإسلام للقيمة العادلة في القياس والتقييم والتسعير والتعامل:

لعل أهم الشواهد والأدلة والتطبيقات الشرعية الدالة على إقرار الإسلام للقياس والتقييم والتسعير والتعامل بالقيمة العادلة، التي تتمثل في سعر السوق الجاري، ما يلي، مع عرضها هنا باختصار شديد جداً، وقد تم تفصيلها في رسالة الماجستير.^(٤)

(١) منال حامد فراج، دراسة تحليلية لقياس القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية، دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد ١، ٢٠١٢، ص ١٩١.

(٢) فرج غضيب هندي، أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦، ص ٧٨.

(٣) كريمة أحمد سيد أحمد، دور الشك المهني والتفكير الاستراتيجي في تحسين أداء مراجع الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنات، جامعة الأزهر، ٢٠١٧، ص ٤١.

(٤) د/ سامي عبد الرحمن قابل، موسوعة المحاسبة والاقتصاد في الإسلام وإعجازهما التشريعي (بسلسلها وكتبها وأجزائها المختلفة)، تحت الطبع.

١. طالما وصفت القيمة بأنها "عادلة"، فإن الإسلام يقرها ويعترف بها، ويوجب الأخذ والتعامل والتسعير والقياس والتقويم بها، لأن الإسلام دين العدل، فهو يرمى إلى تحقيق العدل ودفع الظلم، ومن ثم فهو يقر ويعترف بكل ما يؤدي إلى العدل ويرفع الظلم، والقيمة العادلة تفعل ذلك، ومن ثم فإن الإسلام يقرها ويعترف بها، ويوجب الأخذ والتعامل بها.
٢. ذهب الفقهاء، في زكاة عروض التجارة، إلى تقويم عروض التجارة (سلع التجارة أو البضاعة) بسعر السوق يوم وجوب الزكاة، وهذا السعر يعبر، ولا شك، عن القيمة العادلة، وبذلك يقوم الفكر المحاسبي الزكوي، وهو جزء من الفكر المحاسبي الإسلامي، على أساس تقويم عروض التجارة بالقيمة العادلة (الحقيقية)، القائمة على أسعار السوق الجارية يوم وجوب الزكاة، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم في القياس الزكوي.
٣. ذهب بعض الفقهاء إلى جواز أداء الزكاة قيمة (نقداً)، مع احتساب الفريضة الواجبة حالئذ على أساس أسعار السوق يوم وجوب الزكاة، وهو ما يعنى تقويم الزكاة العينية بالقيمة العادلة وليس بأية قيمة أخرى، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم في القياس الزكوي.
٤. أجاز الشارع الحكيم، في زكاة الأنعام السائمة، حال أداء المزكى سنأ غير السن الواجبة، أداء أو تحصيل الفرق بين السنين عيناً أو قيمة (نقداً)، على أن تحسب القيمة حالئذ على أساس أسعار السوق يوم وجوب الزكاة، أي مع الأخذ بالقيمة العادلة في ذلك، كما أجاز الشارع الحكيم أخذ الذكور مكان الإناث لنفس السن، مع إجراء التسوية العينية أو القيمة اللازمة، مع احتساب القيمة على أساس الأسعار السارية يوم وجوب الزكاة، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم ويجلب الملاءمة في القياس الزكوي.
٥. أجاز، بل أوجب، جمهور الفقهاء، في زكاة النقود والذهب والفضة، ضم الذهب والفضة بعضهما إلى بعض، وضمهما معاً إلى النقود، على أن يتم ذلك على أساس القيمة، مع احتساب القيمة على أساس الأسعار السارية يوم وجوب الزكاة، أي مع الأخذ في الضم والقياس بالقيمة العادلة، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم في القياس الزكوي.
٦. أقر الشارع الحكيم احتساب إعفاء معيشي للمكلف بالزكاة، يسمى إعفاء الحوائج الأصلية أو إعفاء نفقات المعيشة، وأجاز للإدارة الزكوية (إدارة أو مصلحة أو بيت مال الزكاة) احتسابه بالقيمة، مع الأخذ حالئذ بأسعار السوق الجارية يوم وجوب الزكاة، أو بأسعار السوق المتوقع سيادتها خلال مدة تطبيقه، أي مع الأخذ في قياسه بالقيمة العادلة، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم في القياس الزكوي.
٧. ذهب الفقهاء، في تركيبة ديون التجارة، إلى تقويمها بالقيمة العادلة، بحيث يفرق في قياسها وتقويمها ومعاملتها زكويًا بين الديون المرجوة (الجيدة)، والديون غير المرجوة (المعدومة)، والديون الظنونة (المشكوك في

تحصيلها)، حسب طبيعة كل منها، فقد ذهبوا إلى تزكية الديون المرجوة حولياً وبالكامل، نظراً لكونها مالاً مملوكاً وموثوقاً في تحصيله، وإلى عدم تزكية الديون غير المرجوة، نظراً لكونها مالاً معدوماً، فلا تزكى إلا حال وعند القبض والتحصيل، ولمدة سنة واحدة على الراجح، وإلى عدم تزكية الديون الظنونة، نظراً لكونها مالاً مملوكاً ملكية ناقصة، بسبب الشك في تحصيلها، فلا تزكى إلا حال وعند القبض والتحصيل، ولما مضى من السنين على الراجح، وفي ذلك قياس لوعاء الديون والفريضة الواجبة فيها بشكل دقيق وعادل، ووفقاً للقيمة العادلة التي تتمشى مع طبيعة كل نوع منها، فلا تزكى القيمة الاجمالية للديون، وإنما تزكى قيمتها الحقيقية والعادلة فقط، وهي القيمة المنتظر الحصول عليها فعلاً، أي وهي القيمة المنتظر قبضها وتحصيلها فعلاً وهي حالئذ بمثابة قيمة مملوكة ملكية تامة لا معدومة ولا منقوصة، وهي قيمة تختلف من نوع ديون لآخر، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم في القياس الزكوي.

٨. ذهب بعض^(١) الفقهاء، في تزكية ديون التجارة، خاصة الديون المرجوة (الجيدة) منها، وللأغراض الزكوية، إلى تقويمها بالقيمة الحالية وليس بالقيمة الاسمية، باعتبار أن القيمة الأولى هي القيمة الحقيقية والعادلة، أخذاً في الاعتبار احتمال خصمها وتحصيل صافي قيمتها، فقد رأوا تقويمها بالقيمة التي يمكن الحصول عليها، وهي القيمة بعد الخصم، أي وهي القيمة الحالية، باعتبارها تمثل قيمة حقيقية وعادلة، فهي التي يتوقع أو ينتظر الحصول عليها مع إجراء عملية الخصم، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم في القياس الزكوي، وقد اشترط هؤلاء الفقهاء لذلك أن تقاس القيمة الحالية بأسلوب شرعي، وليس بأسلوب معدل الخصم (معدل الفائدة) الربوي، فقد ابتدعوا لذلك أسلوباً خاصاً لا علاقة له بالتعامل الربوي، ويمكن تسمية هذا الأسلوب بالأسلوب الشرعي أو الفقهي.

٩. يشترط الإسلام في السوق الجائزة شرعاً، والتي يؤخذ بالسعر السائد فيها، أن تكون نشطة وحررة وكفاءاً، وهي ما تعرف في الزمن المعاصر بسوق المنافسة الكاملة وهو ما يجعل السعر السائد فيها عادلاً وحافظاً لحقوق كافة الأطراف، دون ظلم لأحد، ودون أكل أموال الناس بالباطل، وهو ما يجعله مقبولاً شرعاً، بحيث يتم التعامل والتسعير والقياس والتقويم على أساسه، فهو يحقق العدل وينفي الظلم في القياس والتقويم والتسعير والتعامل.

١٠. حرم الشارع الحكيم الغرر (الجهالة وعدم العلم) في البيع والشراء والمعاملات، نظراً لأنه يفضي إلى الظلم وأكل أموال الناس بالباطل، فهو يؤدي إلى التعامل والقياس بغير القيمة العادلة، وهو ما يفضي إلى الظلم

(١) المالكية.

والنزاع والشقاق وأكل أموال الناس بالباطل، لذا حرمه الشارع الحكيم، وأبطل العقود التي تشتمل عليه.

١١. نهي الشارع الحكيم عن تلقي الركبان، وعن بيع الحاضر للبادي، حتى يدخل هؤلاء السوق ويعلموا بما هو جار فيها من أسعار ومواصفات، بحيث يكونون على علم تام وبينة بما يجري فيها وبذلك ينتفى الغرر والجهالة، جلباً للعدل في البيع والشراء والتعامل والتسعير والقياس، ودفعاً للظلم، ومنعاً من أكل أموال الناس بالباطل، فحالئذ تكون السوق عادلة ويسود فيها السعر العادل والقيمة العادلة وهو ما يجعل القياس والتقويم عادلاً، فقد ورد عن الصحابة الكرام قولهم: "نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن تلقي الركبان" (١)، كما قال عليه الصلاة والسلام: "لا يبيع حاضر لباد" (٢).

١٢. أن بعض الفقهاء أجازوا أن يأخذ رأس مال شركات العقد الشرعية، كشركة العنان وشركة المضاربة، الصفة العينية، على أن تقوم الحصص العينية بسعر السوق الجاري، على أن تُقَوَّم بسعر السوق الجاري يوم تكوين الشركة، وهو ما يحقق العدل وينفي الظلم ويجعل التعامل والقياس بالقيمة العادلة.

١٣. أن الفقه الإسلامي يلجأ دائماً إلى "نظرية المثلية" في التقويم والقياس والتسعير والتعامل، وذلك عند اختلاف المتعاملين أو عند فساد وبطلان العقد، باعتبار أن ذلك يحقق العدل وينفي الظلم، ويتمشى مع العرف، إذ يعتبر قيمة المثل - وهي قيمة سوقية معاصرة - أساساً للقيمة العادلة أو السعر العادل، بحيث يتم التعامل والقياس على أساسها، ومثال ذلك ما يعرف فقهاً "بسعر المثل" و"أجر المثل" و"قراض (مضاربة) المثل" و"صداق (مهر) المثل".

١٤. حرم الشارع الحكيم، على الراجح، التسعير الجبري، فلا يجيزه إلا للضرورة والمصلحة والحاجة، وفي ظروف وأحوال استثنائية، فقد رأي أن خضوع الأسعار لحرية العرض والطلب هو الأصل، بحيث يتحدد السعر العادل في ضوء ذلك، لذلك يعول على السعر السائد في السوق، طالما كانت سوقاً عادلة وحررة ونشطة وكفاء، وخاضعة للمنافسة الكاملة، ولا حجب فيها للمعلومات.

١٥. حرم الشارع الحكيم تطفيف الكيل والميزان، لما يترتب عليه من ظلم للناس، وأكل لأموالهم بالباطل، وعدم تعامل بالقيمة العادلة، إذ التطفيف مؤداه في النهاية التعامل بغير القيمة العادلة، وهذا ظلم، لذا فهو محرم شرعاً، ففيه حيدة عن السعر العادل والقيمة العادلة، لذا فهو لا يجوز شرعاً.

(١) حديث شريف

(٢) حديث شريف

٢- معايير القيمة العادلة لدى هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بدولة البحرين، عدة معايير تضمنت القيمة العادلة، وتعرض الباحثة أهم هذه المعايير فيما يلي، باختصار شديد جداً، وقد عرضتها الباحثة تفصيلاً في رسالة الماجستير.

FAS 25، الخاص بالاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة	FAS 4، الخاص بالمشاركة	FAS 3، الخاص بالمضاربة	FAS 2، الخاص بالمرابحة
--	------------------------------	------------------------------	------------------------------

خامساً: الدراسة التطبيقية والميدانية لأثر القيمة العادلة على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية بالمصارف الإسلامية:

١- الدراسة التطبيقية:

وهي بعنوان "دراسة مدى تطبيق المصارف الإسلامية لمحاسبة القيمة العادلة"، حيث تم اختيار بنك فيصل الإسلامي المصري محلاً للدراسة التطبيقية، وكذلك للدراسة الميدانية، باعتباره من أكبر وأعرق المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، وقد تم اختيار السنة المالية ٢٠٢٠ محلاً للتطبيق، وذلك مع المقارنة بالسنة المالية ٢٠١٩.

وتخلص الباحثة، من خلال الدراسة التطبيقية، إلى ما يلي :-

أ- يستخدم بنك فيصل الإسلامي المصري محاسبة القيمة العادلة في قياس وتقويم الاستثمارات المالية (الأدوات المالية أو الأصول المالية)، ويتبع في ذلك مدخل (طريقة أو أسلوب) السوق، حيث يأخذ بالأسعار الجارية السائدة في سوق الأوراق المالية، كما يتبع في ذلك المستويين الأول والثاني من مستويات القيمة العادلة، فهو لا يتبع المستوى الثالث، الذي يقوم على التقدير بطرقه المختلفة.

ب- لا يستخدم بنك فيصل الإسلامي المصري محاسبة القيمة العادلة في قياس وتقويم الأصول الثابتة، بما في ذلك المباني والعقارات، حيث يستخدم بدلاً من ذلك أسلوب التكلفة التاريخية.

٢- الدراسة الميدانية:

وهي بعنوان: "دراسة ميدانية لأثر محاسبة القيمة العادلة على جودة المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بالمصارف الإسلامية"، واهتمت بدراسة أثر محاسبة

القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد أجملت ولخصت الباحثة هذه الخصائص فيما يلي:
أ. الموثوقية (الاعتمادية أو المصادقية)
ب. الملاءمة .
ج. القابلية للفهم والتطبيق .
د. القابلية للمقارنة .

وقد اختبرت الباحثة من واقع التحليل الإحصائي لما ورد من بيانات في قائمة الاستقصاء الموعة على محاسبي بنك فيصل الإسلامي الفروض الفرعية والرئيسية التي سبق أن ذكرتها في صدر البحث.
وقد خلصت الباحثة، من خلال الدراسة الميدانية، إلى صحة الفروض الفرعية الأربعة التالية:

أ. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث تزداد هذه الموثوقية.
ب. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث تزداد هذه الملاءمة.
ج. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والتطبيق، حيث تزداد هذه القابلية .
د. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث تزداد هذه القابلية.

وبتبات صحة هذه الفروض الفرعية الأربعة تثبت صحة الفرض الرئيسي الذي تفرعت منه هذه الفروض، وهو الفرض العام القاضي بما يلي :
يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تزداد هذه الجودة، وهو ما يؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية .

سادساً: خلاصة البحث ونتائجه وتوصياته:

أ- خلاصة البحث ونتائجه :

خلصت وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- بالنسبة للدراسة النظرية:

١. كما يقر الفكر المحاسبي المعاصر محاسبة القيمة العادلة، فإن الفكر المحاسبي الإسلامي يقرها أيضاً ويعترف بها ويدعو إلى العمل بها، والشواهد والأدلة والتطبيقات الشرعية الدالة على ذلك كثيرة.
٢. استجابة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لإقرار الفكر المحاسبي الإسلامي لمحاسبة القيمة العادلة، قامت الهيئة بإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية والشرعية التي تتبنى محاسبة القيمة العادلة، ودعت المؤسسات المالية الإسلامية إلى العمل بها .

٣. تتميز معايير المحاسبة الإسلامية، التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن معايير المحاسبة المعاصرة، بأنها تتناول مجالات وأنشطة ونظماً وصيغاً استثمارية لم تتناولها المعايير الأخيرة، كمجالات وأنشطة ونظم وصيغ المضاربة الشرعية، والمشاركة الشرعية، والمرابحة الشرعية، وبيع السلم، وبيع الاستصناع، والإجارة، وغير ذلك من صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية.
٤. تحقق محاسبة القيمة العادلة، التي يقرها كل من الفكر المحاسبي الإسلامي والفكر المحاسبي المعاصر، مزايا عديدة، خاصة في ظل الأخذ فيها بمدخل السوق القائم على الأسعار الجارية السارية فيها، بشرط أن تكون السوق نشطة وحررة وكفاء، أي بشرط أن تكون السوق سوق منافسة كاملة.
٥. تكمن المشكلة الرئيسية، في محاسبة القيمة العادلة، في حالة غياب السوق النشطة الحرة الكفاء، حيث يتم اللجوء حاليًا إلى التقديرات، التي هي مجال محفوف بالمخاطر ومعرض للتحييز والحكم الشخصي، ويمكن أن تستخدمه إدارة المنشأة فيما يعرف بإدارة الأرباح.
٦. يمكن التغلب، نسبياً، على هذه المشكلة الرئيسية، بأن يتم إعداد التقديرات وفقاً لأكثر من مدخل أو مستوى من مداخل أو مستويات القيمة العادلة، ثم أخذ المتوسط الحسابي لهذه التقديرات، أو الأخذ بما يعرف إحصائياً "بالقيمة المتوقعة" لهذه التقديرات، على أن يوضع لها توزيع احتمالي دقيق، حيث يتم ترجيح هذه التقديرات باحتمالات وقوعها، فيما يمكن تسميته بالمتوسط المرجح.

٢- بالنسبة للدراسة التطبيقية:

١. يستخدم بنك فيصل الإسلامي المصري محاسبة القيمة العادلة في قياس وتقويم الاستثمارات المالية (الأدوات المالية أو الأصول المالية)، ويتبع في ذلك مدخل (طريقة أو أسلوب) السوق، حيث يأخذ الأسعار الجارية السائدة في سوق الأوراق المالية .
كما يتبع في ذلك المستويين الأول والثاني من مستويات القيمة العادلة، فهو لا يتبع المستوى الثالث الذي يقوم على التقدير بطرقه المختلفة.
٢. لا يستخدم بنك فيصل الإسلامي المصري محاسبة القيمة العادلة في قياس وتقويم الأصول الثابتة، بما في ذلك المباني والعقارات، حيث يستخدم بدلاً من ذلك أسلوب التكلفة التاريخية .

٣- بالنسبة للدراسة الميدانية:

١. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على موثوقية المعلومات المحاسبية، حيث تزداد هذه الموثوقية .
٢. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية، حيث تزداد هذه الملاءمة .

٣. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والتطبيق، حيث تزداد هذه القابلية .
٤. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة على قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة، حيث تزداد هذه القابلية .
٥. يوجد أثر إيجابي لمحاسبة القيمة العادلة بشكل عام، على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، حيث تزداد هذه الجودة.

٤- بالنسبة للنتائج العامة:

١. أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يقتضى الاهتمام بتطوير أداء العاملين مهنيًا، من خلال الإهتمام بالتأهيل المهني للعاملين فى الإدارات وبخاصة معدي التقارير المالية، وذلك من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة فى المعايير المحاسبية الإسلامية، وبشكل خاص المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة.
٢. أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى إظهار نتائج أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للمصارف الإسلامية، فضلاً عن أثرها فى إضفاء الثقة على التقارير المالية.
٣. أن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التى تظهرها القوائم والتقارير المالية.

ب- توصيات البحث:

- فى ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات، والتى من شأنها المساهمة بشكل إيجابي فى الاستفادة من مزايا محاسبة القيمة العادلة وأهم هذه التوصيات ما يلي:
١. ضرورة توفير الأسواق النشطة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن المصارف الإسلامية من قياس القيمة العادلة بكل دقة كفاءة وفاعلية.
 ٢. ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين فى المصارف الإسلامية.
 ٣. لا بد من توفير الكوادر المؤهلة والكفاءات التى لديها القدرة على مواكبة التحسينات و التطورات فيما يخص تطبيق المعايير واللوائح المتعلقة بالقيمة العادلة فى المصارف الإسلامية، وذلك حتى تتمكن هذه المصارف من الاستفادة من المزايا التى تتمتع بها محاسبة القيمة العادلة.
 ٤. لا بد من وجود العدد الكافي من الكوادر البشرية المدربة التى تجمع بين المعرفة الشرعية والمعرفة المحاسبية والمالية والاقتصادية والمصرفية، بحيث يحث تكامل بين المعرفتين، مع عمل دورات تدريبية لهذه الكوادر عن محاسبة القيمة العادلة، وعن صيغ التمويل والاستثمار الإسلامية بصفة عامة.

٥. العمل على تنشيط الأسواق المالية للأدوات المالية الإسلامية، وذلك للاستفادة من المعلومات المالية المتعلقة بالقيمة العادلة لهذه الأدوات، وهذا يتحقق بتفعيل صيغ التمويل الإسلامي بالمصارف بصورة مجتمعة دون التركيز على صيغة واحدة.

سابعاً: المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- إبراهيم يعقوب إسماعيل عثمان، أثر استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح والمراجعة على تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية وميدانية على عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية، ٢٠١٦.
- ٢- أسامة عمر جعارة، المعلومات المتعلقة بمعايير محاسبة القيمة العادلة: الملاءمة والموثوقية ومشكلات التطبيق، **مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**، العدد ٢٩، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢.
- ٣- تامر بسام جابر، أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١٣.
- ٤- جفال خالد، تأثير اتجاهات وظيفية الإعلام المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية على قواعد وأساليب القياس المحاسبي للبيانات المالية- دراسة مقارنة بين SCF و IFRS ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ١، الجزائر، ٢٠١٥ .
- ٥- خالد جمال الجعارات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية ٢٠١٥، **الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات المنعقد بجامعة قاصدي مرباح-ورقلة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر ، يومى ٢٤ و٢٥ نوفمبر ٢٠١٤.
- ٦- خالد عبد الرحمن جمعة، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم، دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، ٢٠١١.
- ٧- زيد عائد مردان و إبراهيم عبد موسى السعبري ، القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، المجلد ٨، العدد ٢٥، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٣.

- ٨- زين عبد المالك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، وحدة الحراش، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة، الجزائر، ٢٠١٤.
- ٩- سامى عبد الرحمن قابل، "موسوعة المحاسبة والاقتصاد في الإسلام وإعجازهما التشريعي" (بسلسلها وكتبها وأجزائها المختلفة)، تحت الطبع.
- ١٠- ظاهر القشي و هيثم العبادي، أثر العولمة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شركات الخدمات المالية في الأردن، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، جامعة القاهرة، كلية التجارة، المجلد ٤٨، العدد ٧٢، مصر، ٢٠٠٩.
- ١١- عاصم محمد أحمد سرور، دراسة تحليلية للمعيار IFRS 13 قياسات القيمة العادلة ومقترحات التطوير، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ٤، ٢٠١٤.
- ١٢- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، ١٩٩٠.
- ١٣- فرج غضيب هندي، أثر القياسات البديلة للقيمة العادلة على قابلية القوائم المالية للمقارنة، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.
- ١٤- قوادري عيلة، أثر بدائل القياس المحاسبي على المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية في ظل تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية، دراسة مقارنة بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة من وجهة نظر مهنيي المحاسبة في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد ١٩، جامعة سطيف، الجزائر، ٢٠١٨.
- ١٥- كريمة أحمد سيد أحمد، دور الشك المهني والتفكير الاستراتيجي في تحسين أداء مراجع الحسابات عند مراجعة تقديرات القيمة العادلة، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بنات، جامعة الأزهر، ٢٠١٧.
- ١٦- محمد الساسي بالنور ونشيدة احطاطش، دراسة مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية وحالة التنضيق الحكمي في المؤسسات المالية الإسلامية، الملتقى الدوري الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية (IAS/IFRS) والمعايير المحاسبية الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، ٢٠١٤.
- ١٧- محمد الساسي بالنور، القيمة العادلة وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، ٢٠١٨.

- ١٨- محمود عبد الفتاح محمود، دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وخصائص جودة المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات والاستثمار العقاري، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد ٣٢، العدد ٣، ٢٠١٢.
- ١٩- منال حامد فراج، دراسة تحليلية لقياس القيمة العادلة في ظل المعايير المحاسبية، دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة المنصورة، العدد ١، ٢٠١٢.
- ٢٠- نبيل عبد الرؤف إبراهيم، تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠١٢.
- ٢١- نعيم دهمش وعفاف إسحاق أبو زر، موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، ورقة عمل مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي المهني السابع لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين القيمة العادلة ومعايير الإبلاغ المالي، ٢٠٠٦.
- ٢٢- نعيم سابا خوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، مقال مقدم إلى ملتقى جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، ٢٠٠٧.
- ٢٣- هوام جمعة وآدم حديدي، أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد ٢٠، العدد ٢، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، ٢٠١٤.
- ٢٤- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠١٩.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Ana Lalević Filipović, Revised Qualitative Characteristics of Financial Statements as Precondition for Strengthening Information Power on Capital Market, Faculty of Economics, University of Montenegro, **Economics and Organization** Vol. 9, No 1, 2012.
- 2- Banu Esra Aslanertik, Fair Value Considerations during the Current Financial Crisis, Acta Universitatis Danubius OEconomica, Econ Papers Vol.6, No.1, 2010.
- 3- Christopher W. Nobes and Christian Stadler, The Qualitative Characteristics of Financial Information and managers' accounting Decisions: Evidence from IFRS Policy Changes, **Accounting and Business Research**, Vol 45, No 5, 2015.
- 4- Davis, Charles E., An Assessment of Accounting Information Security, **the CPA Journal**, New York, Vol.67, No.3, 1997.

- 5- Donald E. Kieso and Jerry J. Weygandt, *Intermediate Accounting*, 9th Edition, **John Wiley & Sons Incorporated**, 2011.
- 6- Donatella Busso, Does IFRS 13 Improve the Disclosure of the Fair Value Measurement? An empirical analysis of the real estate sector in Europe, **GSTF Journal of Business Review**, (GBR), Vol.3, No.4, November 2014.
- 7- Financial Accounting Standards Board (FASB), *Statement of Financial Accounting Standard No.157: Determining Fair Value When the Volume and Level of Activity for the Asset or Liability Have Significantly Decreased and Identifying Transaction that are not Orderly*, 2009.
- 8- International Financial Reporting Standards (IFRS), IASC, London, UK, 2013.
- 9- Lee, Cheol and Park, Myung S, Subjectivity in fair-value estimates, audit quality, and informativeness of other comprehensive income, *Advances in accounting*, Elsevier, Vol.29 , No.2, 2013.
- 10- Mark L. Zyla, *Fair Value Measurement: Practical Guidance and Implementation*, 3rd Edition, Wiley, Canada, January 2020.
- 11- Suntharee Lhaopadchan, Fair Value Accounting and Intangible Assets, Goodwill Impairment and Managerial Choice, **Journal of Financial Regulation and Compliance**, Vol. 18 No. 2, 2010.
- 12- Talal Aljedaibi, *Fair Value Measurement and Islamic Financial Institutions: The Shariah Perspective and the Case of Saudi Banks*, Faculty of Economics and Management, Royal Holloway, University of London, 2014.